

دعت إيران لبدء مفاوضات ترسيم الحدود في المنطقة المغمورة

## «الخارجية» السعودية : حقل الدرة بكامله ملكية مشتركة بين السعودية والكويت

في ديسمبر الماضي وقعت «أرامكو لأعمال الخليج» و«الكويتية لنفط الخليج» مذكرة تفاهم لتطوير الحقل للغاز المشترك بين البلدين

الكويت جدد الدعوة بدورها للجانب الإيراني للبدء في مفاوضات الترسيم مع الجانبين الكويتي والسعودي كطرف تفاوضي واحد



الرياض أكدت أن حقل الدرة ملكية سعودية - كويتية

الدرة للغاز المشترك بين البلدين. ويعد توقيع المذكرة إنفاذاً لمحضّر تطوير حقل الدرة المغمور الموقع في شهر مارس 2022، بحيث يتم استئناف العمل على مشروع تطوير حقل الدرة مباشرة، وتسريع الأعمال وفقاً لخطة تنفيذ البرنامج والجدول الزمني المعتمد من البلدين.

يأتي تطوير الحقل تنفيذاً لمقتضى مذكرة التفاهم التي وقعتها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، في دولة الكويت في 24 ديسمبر 2019، والتي تضمنت العمل المشترك على تطوير واستغلال حقل الدرة، وفقاً لوكالة الأنباء السعودية «واس».

يذكر أن حقل الدرة للغاز سيوفر ما مقداره مليار قدم مكعبة من الغاز مناصفة بين الشركتين، وسيعود هذا الاتفاق بالنفع على البلدين الشقيقين.

دولة الكويت ترفض جملة وتفصيلاً الادعاءات والإجراءات الإيرانية حيال حقل الدرة البحري، فيما أكد مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الكويتية، أن المنطقة البحرية الواقعة بها حقل الدرة تقع في المناطق البحرية لدولة الكويت، وأن الثروات الطبيعية فيها مشتركة مع السعودية.

أضاف المسؤول أن الكويت والسعودية لهما وحدهما حقوق خاصة في الثروة الطبيعية في حقل الدرة.

وأوضح المصدر أن دولة الكويت جددت دعوتها للجانب الإيراني إلى البدء في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين الجانبين الكويتي والسعودي كطرف تفاوضي واحد مقابل الجانب الإيراني.

وفي ديسمبر 2022، وقعت شركة أرامكو لأعمال الخليج والشركة الكويتية لنفط الخليج، مذكرة تفاهم لتطوير حقل

أكد مصدر مطلع في وزارة الخارجية السعودية، أن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة، بما فيها حقل الدرة بكامله، هي ملكية مشتركة بين السعودية والكويت فقط، ولهما وحدهما كامل الحقوق السيادية لاستغلال الثروات في تلك المنطقة.

أضاف المصدر أن المملكة تجدد دعواتها السابقة للجانب الإيراني للبدء في مفاوضات لترسيم الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المقسومة بين المملكة والكويت كطرف تفاوضي واحد مقابل الجانب الإيراني، وفقاً لأحكام القانون الدولي، وفق ما نقلته «وكالة الأنباء السعودية «واس».

وكان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار في دولة الكويت، سعد البراك، قد قال الإثنين إن

ليبلغ 7178.84 بنسبة 0.45 في المئة

## بورصة الكويت أغلقت تعاملاتها على ارتفاع

مؤشرها العام 31.82 نقطة



بورصة الكويت

شركات «سنرجي»

و«التخصيص» و«التعمير»

و«العقارية» الأكثر ارتفاعاً

«بيتك» و«زين» و«وطني»

و«أجيليتي» الأكثر تداوياً و«كميفك»

و«إيفانادق» و«امتيازات»

و«الإماراتية» الأكثر انخفاضاً

تداول 217.9 مليون سهم عبر 11561

صفقة نقدية بقيمة 55.1 مليون دينار

2. 124 مليون سهم عبر 7325 صفقة بقيمة 9.45 مليون دينار «نحو 149.3 مليون دولار».

وكانت شركات «سنرجي» و«التخصيص» و«التعمير» و«العقارية» الأكثر ارتفاعاً، أما شركات «بيتك» و«زين» و«وطني» و«أجيليتي» فكانت الأكثر تداوياً بنسبة ارتفاع بلغت 0.66 في المئة، من خلال تداول 74.2 مليون سهم، عبر 3114 صفقة نقدية بقيمة 7.6 ملايين دينار

34. 22 نقطة ليبلغ مستوى 5527 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.41 في المئة من خلال تداول 93 مليون سهم عبر 4236 صفقة نقدية بقيمة 1.9 مليون دينار «نحو 29.6 مليون دولار».

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 20. 36 نقطة ليبلغ مستوى 7993 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.45 في المئة من خلال تداول

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء، على ارتفاع مؤشرها العام 31.82 نقطة ليبلغ مستوى 7178.84 نقطة، بنسبة ارتفاع بلغت 0.45 في المئة. وتم تداول 217.9 مليون سهم عبر 11561 صفقة نقدية بقيمة 55.1 مليون دينار «نحو 179.3 مليون دولار».

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي

دانيال نقي الدين الرئيس التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط في «بي دي سويس» :

## أسواق الأسهم الخليجية تحركت في اتجاهات مختلفة

### وتعرض بعضها لتصحيحات في الأسعار

أن تؤثر على التوقعات ويمكن أن تخلق مخاطر تصحيحات في الأسعار على وجه الخصوص حيث تمكن مؤشر سوق الأسهم الرئيسي من التعافي فوق قمته السابقة.

شهدت البورصة المصرية بعض الدعم بفضل عودة المستثمرين المحليين إلى الشراء. ومع ذلك، يمكن أن يظل السوق تحت الضغط مع تدهور ظروف الأعمال المحلية حيث استمر القطاع الخاص غير النفطي في التراجع ولكن بوتيرة أبطأ من ما قبل.

قد يستمر سوق الأسهم القطري في مشاهدة بعض الدعم مع توقفت أسعار الطاقة عن الانخفاض لبعض الوقت حتى الآن. يمكن أن يساعد الاتجاه الإيجابي في الاقتصاد المحلي، على الرغم من وتير أقل، في دفع الأسواق. ومع ذلك، قد يستمر سوق الأسهم في رؤية مقاومة قرب المستويات الحالية. استمر سوق الأسهم السعودية في الاستفادة من دعم الاقتصاد المحلي القوي مع نمو القطاع غير النفطي بسرعة. ومع ذلك، فإن التقلبات في أسعار النفط يمكن

تعرض سوق الأسهم في دبي للضغط بعد ارتفاع اليوميين الماضيين حيث تحرك المستثمرون لتأمين مكاسبهم. في حين أن تصحيحات الأسعار يمكن أن تستمر إلى حد معين، فإن القطاع غير النفطي القوي والمتحسن يمكن أن يدعم المعنويات والأسعار نحو قمم جديدة. قد تعود بورصة أبو ظبي إلى مرحلة ركود بعد انتعاش الشهر الماضي. يمكن أن تظل بعض الشكوك في حين يبقى تطور أسواق النفط غير الواضح رغم دعم الاقتصاد المحلي القوي.

تحركت أسواق الأسهم الخليجية في اتجاهات مختلفة أمس الأربعاء، بينما تعرضت بعضها لتصحيحات في الأسعار. تفاعل المتداولون مع التطورات في أسواق الطاقة والبيانات الجديدة عن الاقتصادات المحلية. استمرت التقلبات والضبابية في السيطرة على سوق النفط حيث يراقب المتداولون النمو الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى مستويات العرض. بينما شهد السوق بعض المكاسب خلال الأيام القليلة الماضية، ظل مسار الأسعار ضمن نطاق الأسابيع الماضية.

أكد أن المنظمة الدولية تؤمن بوجود توجيه الاستثمارات لتقنيات خفض الانبعاثات

## الأمين العام لـ «أوبك» : استدامة الطاقة تواجه تحديات ثلاثية



الأمين العام لأوبك هيثم الغيص

في تبني الطاقة المتجددة والصدقية للبيئة وخفض الانبعاثات الكربونية، مشيراً إلى أهمية تنفيذ الالتزامات المالية التي تم التعهد بها على المستوى الدولي، كالتزام الدول المتقدمة بتوفير دعم قيمته 100 مليار دولار سنوياً لمساعدة الدول النامية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ لتمويل العمل المناخي؛ إذ يلعب هذا الالتزام دوراً مهماً في تعزيز الانتقال العالمي نحو أنظمة طاقة أكثر استدامة.

وزاد أن «أوبك» والدول الأعضاء تلزم ذلك بأهداف ومبادئ الاتفاقية وستلعب دوراً مهماً في تنفيذها كشركاء فاعلين للتوصل إلى حلول عادلة وأقعية من خلال الدور المركزي الذي يمكن أن تؤديه صناعة النفط والغاز في معالجة التغيير المناخي، بما في ذلك من خلال تعزيز الاستثمار لتحسين كفاءة الطاقة والابتكار التكنولوجي مثل تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه.

كوب 28

وحول دور الإمارات في دعم جهود المنظمة، أشاد الغيص بالدعم الذي تقدمه دولة الإمارات لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك».

وحول الآمال والطموحات المرجوة من مؤتمر الأطراف «كوب 28» الذي تستضيفه الإمارات نهاية العام الجاري، قال الغيص إن المؤتمر يشكل فرصة مهمة لتوحيد العالم نحو الاتفاق على حلول عملية وطموحة لمواجهة ظاهرة التغيير المناخي، متوقفاً أن يكون مؤتمراً عملياً يركز على التنفيذ، وأن يكون للجميع استناداً إلى أساس الحلول المبتكرة

دولة الإمارات لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك».

شدد الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» هيثم الغيص على أهمية تعزيز الحوار في مشهد الطاقة العالمي بمشاركة الدول المتقدمة والنامية وجميع أصحاب المصلحة بهدف تطوير وبلورة رؤية مشتركة، تربط تحديات معضلة ثلاثية استدامة الطاقة تتضمن الأهداف المتعلقة بامن الطاقة، والقدرة على تحمل التكاليف، وضرورة تقليل الانبعاثات.

وقال الغيص قبل انطلاق فعاليات مؤتمر «أوبك الدولي» الثامن الأربعاء في العاصمة النمساوية فيينا، إن «أوبك» تؤمن بوجود توجيه الاستثمارات المرتبطة بخفض الانبعاثات إلى تقنيات مثل احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه وتوظيف اقتصاد الكربون الدائري، وتقليل تسرب الميثان وحرقة والتقاط الكربون من الهواء مباشرة، وإنتاج الهيدروجين ودمج مصادر الطاقة المتجددة في عمليات النفط والغاز واستخدام التقنيات الذكية لزيادة كفاءة الطاقة.

وأضاف الغيص، في حوار مع وكالة أنباء الإمارات (وام)، أن متوسط الإنتاج العالمي من النفط والغاز الطبيعي وصل في عام 2022، إلى 100 مليون برميل نفط في اليوم، إلى جانب 4 آلاف مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، حيث تشير توقعات «أوبك» إلى أن الاقتصاد العالمي سيتضاعف بحلول عام 2045 كما سيزيد عدد السكان، الأمر الذي يعني زيادة الطلب على جميع مصادر الطاقة بنحو 23 في المائة بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي.

رؤية مشتركة

وشدد الغيص على أهمية تعزيز الحوار في مشهد الطاقة العالمي بمشاركة الدول المتقدمة والنامية وجميع أصحاب المصلحة بهدف تطوير وبلورة رؤية مشتركة، تربط تحديات معضلة ثلاثية استدامة الطاقة، ويتم فيها النظر من دون تحيز إلى جميع مصادر الطاقة وجميع التقنيات مع رؤية تحترم فيها مصالح سائر الأقطار وتسمع فيها جميع الأصوات وتستند إلى مسارات متعددة للحد من الانبعاثات الكربونية العالمية.

تبنى الطاقة المتجددة والصدقية وبشأن جهود قطاع الطاقة العالمي في مواجهة التغيير المناخي، قال إن الكثير من الدول المنتجة للنفط تخطو خطوات كبيرة

العمل المناخي المشترك.